

Distr.: General
8 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 31 آذار/مارس 2022

9/49- منع الإبادة الجماعية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وغير ذلك من الصكوك الدولية ذات الصلة،

وإن يشير إلى قراراته 25/7 المؤرخ 28 آذار/مارس 2008، و22/22 المؤرخ 22 آذار/مارس 2013، و34/28 المؤرخ 27 آذار/مارس 2015، و26/37 المؤرخ 23 آذار/مارس 2018، و29/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020 بشأن منع الإبادة الجماعية،

وإن يعترف بأن الإبادة الجماعية قد أُلحقت، في جميع عصور التاريخ، خسائر جسيمة بالإنسانية،

وإن يؤكد من جديد أهمية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهي أول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدها الجمعية العامة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948، وتلاها اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في اليوم التالي، بوصفه صكاً دولياً فعالاً لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها،

وإن يشدد على أن جريمة الإبادة الجماعية معترف بها في الاتفاقية بوصفها آفة بغضه، وعلى أنه من اللازم مواصلة التعاون الدولي من أجل تيسير منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في الوقت المناسب،

وإن يساوره بالغ القلق إزاء وقوع حالات من الإبادة الجماعية في التاريخ القريب، وهي حالات اعترف المجتمع الدولي بأنها جرائم إبادة جماعية استناداً إلى الاتفاقية ووفقاً للتعريف الوارد فيها، وإذ يضع في اعتباره أن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد تؤدي إلى إبادة جماعية،



الرجاء إعادة الاستعمال

وإن يوضع في اعتباره أن الدول الأطراف في اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968 قد اتفقت على عدم انطباق أي تقادم قانوني على هذه الجرائم، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، بصرف النظر عن تاريخ ارتكابها،

وإن يؤكد أن الإفلات من العقاب على جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يشجع على وقوعها ويشكل عقبة أساسية أمام تعزيز التعاون بين الشعوب وتعزيز السلام والأمن الدوليين، وأن مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم عامل هام في منعها،

وإن يبين الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ويشدد على مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بوضع حد للإفلات من العقاب، وتحقيقاً لهذه الغاية، إجراء تحقيق شامل مع الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم الواسعة النطاق أو الخطيرة أو المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومقاضاتهم، بغية تجنب تكرارها والسعي إلى تحقيق السلام المستدام والعدالة والحقيقة والمصالحة، وإن يشدد أيضاً في هذا الصدد على أهمية تعزيز قدرة الولايات القضائية المحلية والتعاون فيما بين الدول،

وإن يسلم بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، في وضع الآليات والممارسات ذات الصلة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، مما يسهم في التنفيذ الفعال للاتفاقية،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 96 (د-1) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1946، الذي أعلنت فيه الجمعية أن الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي، وإلى جميع القرارات اللاحقة داخل منظومة الأمم المتحدة التي أسهمت في إنشاء وتطوير عملية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما فيها قرار الجمعية العامة 1/60 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2005،

وإن يسلم مع التقدير بأن الإبادة الجماعية معرّفة من بين أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإن يسلم أيضاً بدور المحكمة وغيرها من المحاكم الجنائية الدولية ذات الصلة في المساعدة على زيادة المساءلة عن جريمة الإبادة الجماعية،

وإن يشدد على أهمية تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بالنسبة لمنع الإبادة الجماعية، وإن يشدد أيضاً على ضرورة مساءلة مرتكبي هذه الجريمة جنائياً على الصعيدين الوطني والدولي،

وإن يعترف بعمل المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وبأنه الإيجابي على منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي من خلال اتباع نهج كلي إزاء العدالة الانتقالية،

وإن يعترف أيضاً بتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الحق في معرفة الحقيقة⁽¹⁾، وإن يشجع الدول على التعاون مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار،

وإن يشجع الدول على تعزيز استجلاء الحقيقة بالوسائل المناسبة باعتبار ذلك عنصراً هاماً في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة كجزء من منع الإبادة الجماعية والمصالحة الشاملة،

(1) E/CN.4/2006/91 و A/HRC/5/7 و A/HRC/12/19 و A/HRC/15/33 و A/HRC/17/21.

وإنَّ يسلم بأهمية حفظ الذاكرة التاريخية، دون تشويه، فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني من خلال حفظ المحفوظات والتاريخ الشفوي وغير ذلك من أشكال الأدلة المتصلة بتلك الانتهاكات،

وإنَّ يسلم أيضاً بأن أحد العوامل الهامة في منع الإبادة الجماعية هو تحديد الأسباب الجذرية للإبادة الجماعية، فضلاً عن علامات الإنذار المبكر،

وإنَّ يعرب عن بالغ قلقه لأن الإبادة الجماعية تسبقها عادة انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان وتجاوزات للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي كثيراً ما ترتبط بأنماط التمييز ضد الجماعات أو السكان أو الأفراد المحميين على أساس خلفيتهم الإثنية أو العرقية أو القومية أو الدينية واستبعاد هذه الفئات،

وإنَّ يلاحظ بقلق أن جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية غالباً ما تكون مسبقة أو مصحوبة بإعلانات صادرة عن زعماء سياسيين أو شخصيات عامة وتعبّر عن دعمهم لتأكيد تفوق عرق أو مجموعة إثنية، أو تجرد الأشخاص المنتمين إلى الأقليات من إنسانيتهم أو تشوّه صورتهم، أو تنشر العداء والتعصب ضد المجموعات الإثنية أو الدينية أو العرقية، أو تتغاضى عن العنف ضد هذه المجموعات أو تبرره،

وإنَّ يساوره بالغ القلق لأن إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما منصات التواصل الاجتماعي، يمكن أن تضخم خطاب الكراهية وتسهم في الاستقطاب القومي أو الإثني أو العرقي أو الديني،

وإنَّ يعرب عن بالغ القلق أيضاً لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تديم أوجه عدم المساواة القائمة وتفاقمها، ولأن أكثر الفئات تعرضاً للخطر هم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة ومهمشة،

وإنَّ يسلم بالجهود والتدابير المتعلقة بالتصدي لأثر جائحة كوفيد-19، ولا سيما نداء الأمين العام من أجل وقف عالمي فوري لإطلاق النار في حالات الصراعات المسلحة، وإنَّ يعرب عن قلقه لأن الدعوة إلى وقف عام وفوري للأعمال القتالية لم تلق آذاناً صاغية تماماً،

وإنَّ يسلم بأن النوع الاجتماعي يؤدي دوراً في التخطيط للإبادة الجماعية وارتكابها وبالسبل المتميزة التي يمكن بها التخطيط لها وارتكابها ضد النساء والرجال والفتيات، بما في ذلك من خلال أعمال العنف الجنسي والجنساني، وبالأهمية التي يكتسبها التحليل الجنساني بالنسبة لتدابير المنع والمساءلة،

وإنَّ يدين بشدة العنف ضد النساء والفتيات، مثل القتل والاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب المنهجي والاستعباد الجنسي والحمل القسري والتعقيم القسري، وإنَّ يدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة للمساءلة والجبر حيثما ترقى تلك الأفعال إلى مستوى انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإنَّ يدين بشدة أيضاً النقل القسري لأطفال إحدى الجماعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية إلى جماعة أخرى بقصد القيام، كلياً أو جزئياً، بتدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، في حد ذاتها،

وإنَّ يشير إلى إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية بوصفهما أداتين فعاليتين لمكافحة التحريض على التمييز والعداء والعنف،

وإنَّ يشير أيضاً إلى خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية،

وإن يشدد على أن وجود مجتمع مدني منظم وواسع المعرفة وقوي وتمثيلي ووسائل إعلام حرة ومتنوعة ومستقلة قادرة على العمل بحرية من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من خطر الإبادة الجماعية،

وإن يلاحظ بقلق أن محاولات إنكار جريمة الإبادة الجماعية أو تبريرها كما هي معرفة في الاتفاقية وكما هي محددة بموجب القانون الدولي قد تهدد بتقويض مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة والجهود الرامية إلى منع الإبادة الجماعية،

وإن يعرب عن بالغ قلقه لأن تبرير حالات الإبادة الجماعية السابقة أو الروايات المتحيزة بشأنها أو إنكارها عوامل قد تزيد من خطر تكرار العنف،

وإن يسلم بضرورة حماية التراث الثقافي للأشخاص المنتمين إلى أقليات من التدمير المتعمد الرامي إلى محو الأدلة على وجودهم كعامل رئيسي للحفاظ على هويتهم،

وإن يسلم بأهمية مبادرات تسجيل الإصابات القائمة على الحقائق التي تقودها سلطات الدول أو المجتمع المدني المستقل أو المنظمات المكلفة دولياً، وبالمساهمة التي يمكن أن تقدمها في فعالية آليات الإنذار المبكر، وكفالة المساءلة والحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وحفظ الذاكرة التاريخية، ومكافحة إنكار الإبادة الجماعية وغير ذلك من أشكال خطاب الكراهية،

وإن يؤكد من جديد أن جميع الشعوب تساهم في تنوع وثراء الحضارات والثقافات التي تشكل تراث الإنسانية المشترك،

وإن يشدد على أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في وقت السلم أو في وقت الحرب، جريمة بموجب القانون الدولي،

وإن يشدد على أنه عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وتدابير للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، يجب أن يؤخذ السياق المحدد لكل حالة في الحسبان بغية منع تكرار الأزمات والانتهاكات في المستقبل،

وإن يشير إلى أن الجمعية العامة قد كلفت مجلس حقوق الإنسان بمعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية، وتقديم توصيات بشأنها، وأنه ينبغي له أيضاً أن يعزز التنسيق الفعال لحقوق الإنسان وتعميمها في منظومة الأمم المتحدة،

وإن يسلم بأهمية مساهمة منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى منع الحالات التي يمكن فيها ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية،

وإن يؤكد من جديد دعمه الكامل لولاية المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، التي تعمل، في جملة أمور، كآلية للإنذار المبكر لمنع الحالات المحتملة التي يمكن أن تسفر عن إبادة جماعية،

وإن يحيط علماً بإطار تحليل الجرائم الفظيعة الذي وضعه مكتب المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية بوصفه إحدى الأدوات اللازمة لتقييم خطر الإبادة الجماعية في أي حالة، وإن يشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام الأطر ذات الصلة، حسب الاقتضاء، للاسترشاد بها في عملها الوقائي،

وإن يشير إلى عرض تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس⁽²⁾ وأنشطة المستشار الخاص⁽³⁾، وكذلك إلى ممارسة عقد جلسات تحاور مع المستشار الخاص/المستشارة الخاصة في دورات المجلس،

وإن يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005،

وإن يسلم بالدور الهام الذي تؤديه الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الإبادة الجماعية والتصدي للحالات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية، وإن يحيط علماً في هذا الصدد بإنشاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للجنة الإقليمية لمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقة عليها، وقيام الدول الأعضاء في المؤتمر بإنشاء لجان وطنية لكل منها، وهي شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وشبكة الاتحاد الأوروبي للإبادة الجماعية، وغير ذلك من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية،

وإن يسلم أيضاً بنجاح المنتديات الإقليمية المعنية بمنع الإبادة الجماعية - التي عُقد أولها في بوينس آيرس في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2008؛ والثاني، في أروشا، في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2010؛ والثالث، في برن، في الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل 2011؛ والرابع، في بنوم بنه، في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2013 - وإن يشير إلى الاجتماع الدولي الأول للعمل العالمي لمكافحة الجرائم الفظيعة الجماعية، الذي عقد في سان خوسيه في الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس 2014، والاجتماع الثاني الذي عقد في مانيلا في الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير 2016، والثالث الذي عقد في كمبالا في الفترة من 23 إلى 25 أيار/مايو 2018، والرابع، الذي عقد عبر الإنترنت في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وإن يعترف بالمنتدى العالمي الثالث لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية، الذي عقد في يريفان في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، والمكرس لمنع جريمة الإبادة الجماعية من خلال التعليم والثقافة والمتاحف، والذي نُظم بدعم من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية،

وإن يعترف كذلك بأن ضحايا الإبادة الجماعية وغيرهم من الأشخاص المتضررين من هذه الجريمة كما هي معرفة في الاتفاقية يطالبون بإحياء الذكرى بشكل من الأشكال، وهو ما يؤدي دوراً هاماً في منع وقوع الإبادة الجماعية،

وإن يشير إلى تقرير الأمين العام بشأن منع الإبادة الجماعية وعن تنفيذ أحكام قرار المجلس 26/37، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة الرامية إلى التوعية باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقة عليها وتنفيذ البرامج والمشاريع التثقيفية التي تسهم في منع الإبادة الجماعية⁽⁴⁾،

وإن يشير أيضاً إلى التقرير الموجز لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حلقة النقاش الرفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقة عليها⁽⁵⁾،

(2) E/CN.4/2006/84.

(3) A/HRC/7/37 و A/HRC/10/30.

(4) A/HRC/41/24.

(5) A/HRC/40/33.

وإن يحيط علماً بالتقرير الموجز لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الاجتماع الذي عقد فيما بين الدورات لمدة يوم واحد وتضمن حواراً بشأن التعاون في تعزيز القدرات من أجل منع الإبادة الجماعية⁽⁶⁾،

- 1- يؤكد من جديد أهمية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بوصفها صكاً دولياً فعالاً لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- 2- يعيد تأكيد مسؤولية كل دولة طرف بمفردها عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وهي مسؤولية تستلزم منع هذه الجريمة، بما في ذلك منع التحريض على ارتكابها، باستخدام الوسائل الملائمة والضرورية؛
- 3- يؤكد من جديد أن الحق في الحياة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق لا تُجيز المادة 4 من العهد عدم التقيد به، حتى في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، وهو أيضاً حق لا يجيز عدم التقيد بالالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- 4- يعترف بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها مجلس حقوق الإنسان في منع الإبادة الجماعية، بسبل منها الولاية الصادرة عن الجمعية العامة في الفقرة 5(و) من قرارها 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006؛
- 5- يدعو جميع الدول إلى التعاون الكامل تحقيقاً لهذه الغاية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات؛
- 6- يشجع الدول الأعضاء على بناء قدرتها على منع الإبادة الجماعية عن طريق تطوير الخبرة الفنية الفردية وإنشاء مكاتب ملائمة داخل الحكومات لتعزيز العمل على منعها؛
- 7- يشجع الدول على النظر في تعيين جهات تنسيق تعنى بمنع الإبادة الجماعية، يمكنها أن تتعاون وتتبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بينها ومع المستشارة الخاصة للأمن العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية ومع هيئات الأمم المتحدة المختصة ومع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- 8- يعرب عن تقديره لجميع الدول التي صدقت على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أو انضمت إليها؛
- 9- يلاحظ بقلق أن التقدم المحرز في التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها قد تباطأ منذ اتخاذ مجلس حقوق الإنسان لقراره 29/43؛
- 10- يهيب بالدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد أن تنتظر في إمكانية القيام بذلك على سبيل الأولوية العليا، وأن تسن، عند اللزوم، تشريعات وطنية تتفق مع أحكام الاتفاقية؛
- 11- يشدد على أهمية تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بهدف تدعيم المبادئ المكرسة في الاتفاقية؛
- 12- يهيب بجميع الدول، من أجل ردع وقوع الإبادة الجماعية في المستقبل، أن تتعاون، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة، على تعزيز التعاون المناسب فيما بين الآليات القائمة التي

تسهم في الكشف المبكر عن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي يمكن أن تؤدي إلى الإبادة الجماعية في صورة عدم وقفها، وفي منع هذه الانتهاكات؛

13- يقر بالدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في الإسهام في سرعة النظر في حالات الإنذار المبكر أو المنع، وفقاً للولاية التي أوكلها إليه مجلس الأمن في قراره 1366(2001) المؤرخ 30 آب/أغسطس 2001، وبمهام المستشار الخاص المعني/المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية الذي يتولى وفقاً لولايته/التي تتولى وفقاً لولايتها جمع المعلومات الموجودة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، والتنسيق مع هذه المنظومة بشأن أنشطة منع الإبادة الجماعية ويسعى/تسعى إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو بالجرائم ذات الصلة؛

14- يطلب إلى جميع الحكومات أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المستشار (ة) الخاص (ة) المعني (ة) بمنع الإبادة الجماعية في أداء عمله (ا) وأن تزوده (ا) بجميع المعلومات ذات الصلة التي يطلبها/تطلبها وأن تستجيب فوراً للنداءات العاجلة التي يوجهها/توجهها؛

15- يؤكد أهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك دور مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات ذات الصلة، في مجال التصدي للتحدي المتمثل في جمع المعلومات عن الانتهاكات الواسعة النطاق والخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان، فتسهم بذلك في تحسين فهم الحالات المعقدة التي قد تقضي إلى إبادة جماعية وفي الإنذار المبكر بها؛

16- يعيد تأكيد أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، والتي تمثل أداة هامة للنهوض بحقوق الإنسان، ويدعو الدول إلى أن تُضمّن تقاريرها الوطنية، عند الاقتضاء، المعلومات المتعلقة بمنع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

17- يحث جميع الدول على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

18- يشجع مشاركة المجتمع المدني في منع الإبادة الجماعية بوسائل ملموسة مثل الدعوة والرصد والإبلاغ والتثقيف ومنع نشوب الصراعات وحلها ومبادرات المصالحة؛

19- يشجع الدول على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة لتكثيف تحليل مخاطر الصراع كعنصر هام في توجيهه و/أو المساهمة في تقييم مخاطر ارتكاب الإبادة الجماعية وتحديد الحالات التي قد يلزم فيها اتخاذ تدابير وقائية؛

20- يشجع المستشار الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية والمفوضة السامية على مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للمعلومات بين مكاتبها وبين المستشار الخاصة وجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذات الصلة، بمن فيهم المعنيون بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، على النحو الوارد في المادة الثانية من الاتفاقية، وعلى الاستمرار في التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛

21- يكرر تأكيد أهمية إجراء دراسة سريعة وشاملة لمجموعة من العوامل المتعددة، بما في ذلك العوامل القانونية وعلامات التحذير المحتملة على النحو المحدد في جملة وثائق، من بينها تقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس وإطار التحليل للجرائم الفظيعة الذي وضعه مكتب المستشارين الخاصين المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، عند معالجة الحالات المعقدة

التي قد تؤدي إلى وقوع الإبادة الجماعية، مثل وجود جماعات معرضة للخطر، والانتهاك الواسع النطاق والخطير والمنهجي لحقوق الإنسان، وعودة التمييز المنهجي إلى الظهور، وانتشار أشكال التعبير عن خطاب الكراهية التي تستهدف الأشخاص المنتمين إلى جماعات قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، لا سيما إذا تم النطق بها في سياق اندلاع فعلي أو محتمل للعنف؛

22- يشجع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني على العمل عن كثب لدعم المساهمات الإيجابية للمنظمات الدينية والزعماء الدينيين؛

23- يسلم بأن علامات الإنذار المبكر بالإبادة الجماعية قد تشمل أيضاً زيادة أعمال العنف الخطيرة ضد النساء والأطفال أو تهينة الظروف التي تيسر أعمال العنف الجنسي ضد تلك الجماعات، بما في ذلك استخدام تلك الأعمال أداة من أدوات الإرهاب، ويهيب بالدول أن تتخذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لحماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف؛

24- يشجع الدول على ضمان التمتع الكامل بالحقوق الثقافية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدمير المعالم التاريخية أو المواقع التذكارية، لا سيما في الأماكن التي ارتكبت فيها جرائم أو فظائع، ومنع تدمير الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب في سياق منع الإبادة الجماعية؛

25- يحث الدول على الحفاظ على المحفوظات والتاريخ الشفوي وغير ذلك من أشكال الأدلة المتعلقة بالإبادة الجماعية والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل تيسير تبادل المعارف ونشرها والتحقيق في هذه الانتهاكات، وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا، وفقاً للقانون الدولي؛

26- يشجع الدول على الاستفادة من المحافل الدولية والإقليمية الملائمة في تناول مسألة منع الإبادة الجماعية، بما في ذلك، في جملة أمور، الاجتماعات السنوية للمنظمات الإقليمية والمواضيعية وما يتصل بها من آليات حقوق الإنسان المخصصة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

27- يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى النظر في نماذج أفضل ممارسات منع الإبادة الجماعية المنتجة في مناطق أخرى، حسبما يكون ملائماً، على أن تؤخذ في الحسبان ظروفها الإقليمية والوطنية الخاصة، بهدف تبادل الخبرات والممارسات الجيدة من أجل تعزيز تدابير الوقاية، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر وأشكال التعاون؛

28- يشجع الحكومات على أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، على مواصلة نشر المعرفة بمبادئ الاتفاقية، مع إيلاء اهتمام خاص لمبادئ منع أسباب الإبادة، في سياق تعزيز أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان؛

29- يشدد على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التنقيف، بما في ذلك التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في منع الإبادة الجماعية، ويشجع الحكومات على أن تعزز، حسب الاقتضاء، البرامج والمشاريع التنقيفية التي تساهم في منع الإبادة الجماعية؛

30- يحيط علماً بتوفير الأمم المتحدة التدريب والمساعدة التقنية للدول الأعضاء من أجل تمكين آليات الإنذار المبكر لمنع الإبادة الجماعية، والقدرات الأخرى في مجال الوقاية، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في طلب هذه المساعدة، إذا لزم الأمر؛

- 31- يدعو الدول إلى أن توفر، كتدبير وقائي، السبل الملائمة التي يمكن أن تشمل تخصيص أيام وطنية لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لضمان ألا تُنسى أبداً هذه الجرائم البشعة، ولإتاحة الفرصة للجميع لاستخلاص الدروس من الماضي وبناء مستقبل أكثر أماناً؛
- 32- يحث الدول على مواصلة الجهود الرامية إلى تخليد ذكرى أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في الماضي وإحياء تلك الذكرى كوسيلة لمنعها عن طريق تثقيف المجتمع؛
- 33- يدعو الدول إلى المساهمة في تنفيذ الهدف 4-7 من أهداف التنمية المستدامة من خلال التدريس والتعلم فيما يتعلق بجسلة أمور منها حالات الإبادة الجماعية السابقة وعواقبها؛
- 34- يشير إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 323/69، المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2015، بتوافق الآراء، وهو القرار الذي أعلنت فيه الجمعية العامة يوم 9 كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة؛
- 35- يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة بمناسبات عامة يمكن أن تحيي الذكرى وتتشف بها، ومن ثم تسهم في منع تكرار أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع الجماعية؛
- 36- يرحب بالدور الذي قامت به الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة، في إحياء ذكرى حالات الإبادة الجماعية السابقة عن طريق تحديد أيام رسمية لإحياء الذكرى والاحتفال بها؛
- 37- يطلب إلى الأمين العام أن يساعد، بالتعاون مع المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ومع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على ضمان نجاح احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، وأن يمد يد العون إلى الدول الأعضاء، عند الطلب وامتنالاً لأحكام القرار 323/69 المتعلق بالتمويل، لتنظيم أنشطة في إطار الاحتفال بهذا اليوم الدولي؛
- 38- يعرب عن قلقه إزاء انتشار المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، ولا سيما على منصات التواصل الاجتماعي، التي يمكن أن تكون مصممة ومُدارة لغرض التضليل، ونشر العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب والقولبة النمطية السلبية والوصم، وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها؛
- 39- يدعو المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية إلى مواصلة تنفيذ الأنشطة المشمولة بولايتها، بما في ذلك متابعة تنفيذ هذا القرار، عن طريق توجيه الدول ومساعدتها ومُدّها بخدمات المتابعة عندما تطلب ذلك؛
- 40- يطلب إلى الأمين العام أن يضع قائمة بجهات التنسيق والشبكات المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية تتضمن معلومات محدثة مقدمة من الدول الأعضاء؛
- 41- يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعد تقرير متابعة يستند إلى المعلومات المقدمة من الدول وغيرها من أصحاب المصلحة عن تنفيذ أحكام هذا القرار، مع التركيز بوجه خاص على أثر أوجه التقدم التكنولوجي على جهود منع الإبادة الجماعية، وعلى مخاطر ارتكاب الإبادة الجماعية، وأن يقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين وإلى الجمعية العامة؛
- 42- يقرر أن يعقد، قبل دورته السادسة والخمسين، اجتماعاً فيما بين الدورات لمدة يوم واحد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها،

ولمناقشة دور منصات وسائط التواصل الاجتماعي واستغلالها من جانب أولئك الذين يسعون إلى نشر الكراهية المؤدية إلى التمييز والعنف في العالم الحقيقي، مما سيوفر مجالاً لإنجاز دراسة مستفيضة للمسألة وإجراء حوار مع مختلف أصحاب المصلحة؛

43- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقيم اتصالات مع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وكذلك مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الخبراء الأكاديميون والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، بغية ضمان مشاركة هذه الجهات في الاجتماع؛

44- يطلب أيضاً إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً موجزاً عن اجتماع ما بين الدورات وتقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والخمسين وإلى الجمعية العامة؛

45- يدعو المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية إلى المشاركة في جلسة تحاور مع مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين بشأن التقدم المحرز في أداء مهامها؛

46- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة وفقاً لبرنامج عمله.

الجلسة 55

31 آذار/مارس 2022

[اعتمد بدون تصويت.]